المحور الثّالث: التقلّبات والأزمات الاقتصاديّة

التقلّبات الاقتصادية تعني الارتفاع والانخفاض في النشاط الاقتصادي، اللذين يحصلان في كلّ بلدٍ ليبرالي، من فترة زمنية لأخرى. والارتفاع في النشاط الاقتصادي ينتج عادةً عن زيادة في الاستثمار، التي هي وليدة عدّة عوامل (اكتساب المنشآت للمزيد من القدرة التنافسية أو زيادة الطلب على الاستهلاك من جرّاء زيادة للأجور، أو ارتفاع الصادرات، أو انخفاض معدّلات الفائدة...

وزيادة الاستثمار بدورها تؤدّي إلى زيادة الإنتاج (أي إلى النمو الاقتصادي)، وإلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي ارتفاع المداخيل ممّا يرفع الطلب على الاستهلاك، الأمر الذي يشكل حافزًا للمنشآت الاقتصاديّة لزيادة استثماراتها مجدّدًا، وهكذا دواليك. أما الانخفاض في النشاط الاقتصادي، فهو أيضًا وليد عدّة عوامل، منها: التّضخّم المالي الذي يرفع كلفة الإنتاج ويضعف القدرة التنافسية للمنشآت، تراجع القدرة الشرائية للمداخيل الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على الاستهلاك، انخفاض الصّادرات..

فجميع هذه العوامل تؤدّي إلى تراجع في الاستثمار، وبالتالي إلى ركود أو هبوط في الانتاج، وإلى تراجع في خلق فرص العمل، وإلى تقلّص لحجم الأجور ينتج عنه انخفاض في الطلب على الاستهلاك يشكّل بدوره عامل إحباط للاستثمار...

الفصل الأوّل: الدورة الاقتصادية

الدورة الاقتصادية هي مجموعة تقلّبات متتالية يشهدها النشاط الاقتصادي طوال مدّة محدّدة من الزمن، وتحدث بشكل دوري، أي تتكرّر بشكل متواصل، ممّا يعني أنّه لا تنتهي دورة اقتصادية حتى تعقبها دورة أخرى.

وتتألّف الدورة الاقتصادية من ثلاثة أنواع من التقلّبات تشكّل بحد ذاتها ثلاث مراحل أساسيّة: فتبدأ الدورة بنمو اقتصادي تعقبه أزمة اقتصادية وتنتهي بعودة النمو. وهكذا تشكّل عودة النمو في الوقت نفسه خاتمةً لدورة اقتصادية، وبداية لدورة جديدة.

بالنسبة للاقتصاد العالمي الليبرالي، تبلغ المدة المتوسطة للدورة الاقتصادية 52 سنة.

Be Smart ACADEMY

أوّلًا: المراحل الأساسية للدورة الاقتصادية:

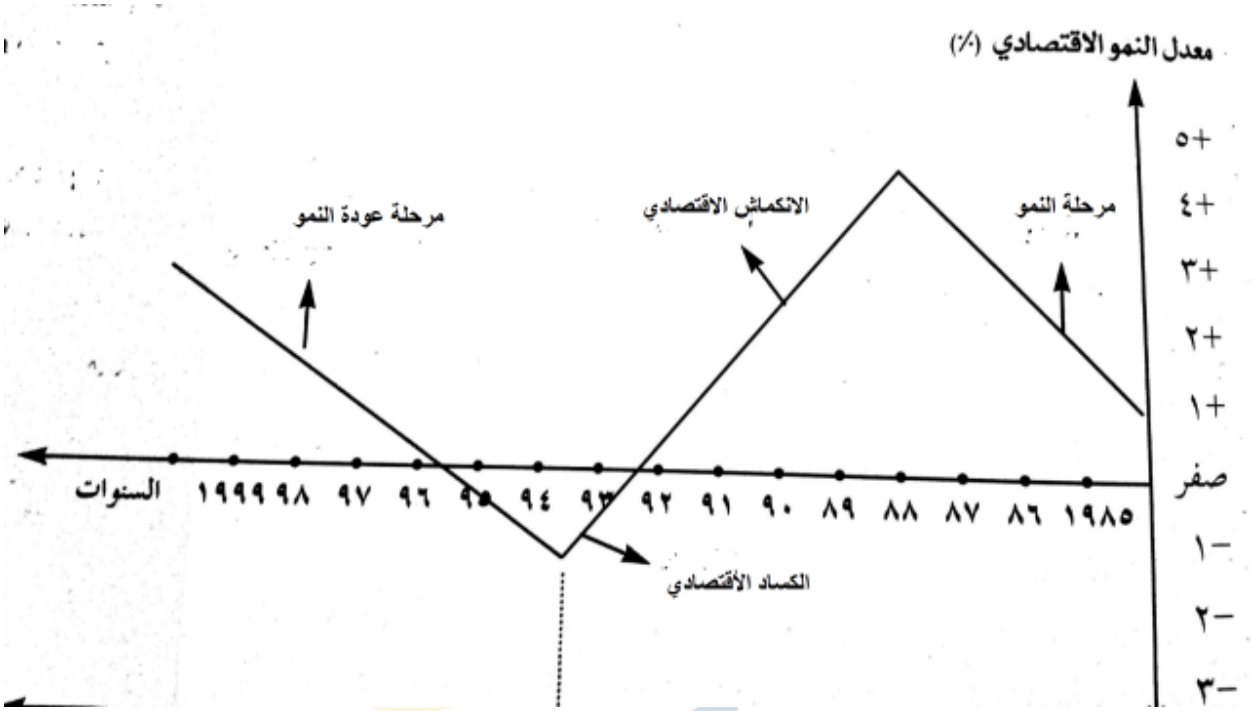

1- مرحلة النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية للناتج (المحلّي أو الوطني) الإجمالي، أي زيادة النّاتج المحتسب بالأسعار الثابتة.

إنّ احتساب معدّل النموّ الاقتصاديّ يفترض أوّلًا احتساب النّاتج المحلّي الإجماليّ بالأسعار الثّابتة.

$$\text{النّاتج المحلّي الإجماليّ بالأسعار الثّابتة} = \text{النّاتج المحلّي الإجماليّ بالأسعار الجارية} \times \frac{100}{\text{مؤشّر الأسعار}}$$

عندها يُمكن الاعتماد على المُعادلة الآتية لاحتساب معدّل النموّ الاقتصاديّ:

$$\text{معدّل النموّ الاقتصاديّ} = \frac{\text{النّاتج المحلّي بالأسعار الثّابتة للسّنة الحاليّة- النّاتج المحلّي للسّنة السّابقة}}{\text{النّاتج المحلّي للسنة السّابقة}} \times 100$$

العوامل التي تُسهم بإدخال البلاد في مرحلة النمو الاقتصادي:

- انخفاض معدّلات الفائدة ← زيادة الطلب على القروض ← توفّر السيولة ← زيادة الاستثمار
  من جهة أخرى، إن انخفاض معدّلات الفائدة ← ↓ التكاليف ← تعزيز القدرة التنافسية
- وجود قوى عاملة ذات مهارات وكفاءات عالية يوفّرها النظام التربوي ← ↑ إنتاجية العمل ← ↑ الناتج المحلّي.
- التجديد في المعدّات والآلات ← زيادة الإنتاجية.

- تنظيم مجدٍ وفعّال للعمل ← زيادة الإنتاجية.
- استغلال اختراعات واكتشافات علميّة جديدة في إنتاج سلع وخدمات جديدة.
- اكتساب المنشآت الاقتصادية القدرة التنافسية بفضل العوامل السابقة.
- توفّر البنى التحتية المتطوّرة ← جذب الاستثمارات.
- قدرة شرائية عالية تزيد الطلب على الاستهلاك.
- توفّر فرص جديدة للتصدير.

من شأن هذه العوامل توفير مناخ ملائم ومشجّع للاستثمار ← ↑ الاستثمار ← ↑الإنتاج ← ↑ النمو الاقتصادي.

*نتائج النمو الاقتصادي:

إن زيادة الاستثمارات ← خلق فرص عمل جديدة ← زيادة المداخيل وبالتالي القدرة الشرائية ← ↑ الطلب على الاستهلاك ← ↑ المبيعات ← ↑ الأرباح ← ↑ الاستثمار (المنشآت القائمة تزيد استثمارها + قدوم مستثمرين جدد وزيادة عدد المنشآت الاقتصادية) ← ↑ الطلب على القروض واليد العاملة وتشتدّ المزاحمة ويبلغ النمو الاقتصادي ذروته.

2- مرحلة الأزمة الاقتصادية:

العوامل التي تدخل البلاد في مرحلة الأزمة الاقتصادية (كيف يؤدّي النمو الاقتصادي عندما يصل إلى ذروته إلى إدخال البلد في مرحلة الأزمة الإقتصادية؟):

- إن زيادة طلب المنشآت الاقتصادية على القروض واليد العاملة ← ↑ معدّلات الفائدة والأجور (طبقاً لقاعدة العرض والطلب) ← تضخّم مالي ← ↑ كلفة الإنتاج ← ↓ القدرة التنافسية للمنشآت.
- التقادم الذي يصيب الآلات والمعدّات بعد مدة من استعمالها + إستنفاد المفاعيل للاكتشافات العلمية التي تم استخدامها في إنتاج سلع جديدة سابقاً ← ↓ القدرة التنافسية للمنشآت.
- ↓ القدرة التنافسية للمنشآت ← ↓ الطلب على الاستهلاك ← ↓ المبيعات ← ↓ الأرباح فيصبح معدّل الربحيّة من الاستثمار أقلّ من معدّل الفائدة على الفوائد المصرفية ← يفضّل المستثمرون إيداع أموالهم في المصارف ← ↓ أو **فرملة الإستثمارات** ← ↓ الإنتاج ← ↓ النمو الاقتصادي (أزمة اقتصادية).

هناك عوامل أخرى محبطة للاستثمار ولا تمتّ بصلة لعملية النمو الاقتصادي منها: عوامل سياسية (أزمة حكم، احتلالات،...)، عدم حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، أزمات اقتصادية في البلدان المستوردة للإنتاج الوطني.

* تتضمّن الأزمة الاقتصادية مرحلتين: تبدأ بانكماش إقتصادي وتتفاقم لتصبح كساد اقتصادي.

أ – الإنكماش الاقتصادي:

تبدأ الأزمة بانكماش اقتصادي، من أهمّ سماته:

- إفلاس المنشآت الأقلّ قدرة تنافسية ← ↓ الاستثمارات وصرف العاملين لديها وتفشّي البطالة.
السبب: ارتفاع كلفة الإنتاج، واشتداد المنافسة.

- تراجع الطلب على القروض المعدّة للاستثمار ← ↓ السيولة ← ↓ الاستثمارات...
السّبب: ارتفاع معدّلات الفائدة.
- فرملة الاستثمارات ← ↓ الإنتاج ← ↓ النمو الاقتصادي.
السبب: تقليص هامش الرّبح الذي هو المحفّز الأساسي للاستثمار.
- تراجع الطلب على الاستهلاك ← ↓ الاستثمار
السّبب: تفشّي البطالة وارتفاع الأسعار (بسبب ارتفاع الكلفة تزيد المنشآت من أسعار إنتاجها بهدف المحافظة على أرباحها).
- فائض في الإنتاج يصعب تصريفه ويشكّل عبئًا على المنشآت الاقتصادية.
السبب: تراجع الطلب على الاستهلاك.
- تباطؤ في معدّل النّمو الاقتصادي (تنخفض معدلات النّمو ولكنها تبقى إيجابية).
السبب: ضعف الاستثمارات.
- جمود اقتصادي وبداية تفهقر للقدرة الشّرائية للأجور.

ب – الكساد الاقتصادي:

إذا اتّخذ هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي طابعًا تراكميًّا بسبب عدم تداركه من قبل الحكومات، أي من خلال سياسات اقتصادية ملائمة، تتعاظم الأزمة وتنتقل البلاد من مرحلة الانكماش إلى مرحلة الكساد الاقتصادي.

من أهمّ سمات هذه المرحلة:

- تخفيض المنشآت الاقتصادية لإنتاجها بسبب ارتفاع مخزونها من السلع غير المباعة، ممّا يدفعها إلى الصرف من الخدمة لتخفيف أعبائها ← ↑ البطالة.
- انخفاض القدرة الشرائية لمعظم المداخيل بسبب عدم قدرة المنشآت على تصحيح الأجور.
- تقلّص الطلب على الاستهلاك بسبب تفشّي البطالة وتدهور القدرة الشّرائية للأجور ← ↓ الاستثمار
- تخفيض المنشآت الاقتصادية لأسعارها بهدف تصريف مخزونها من السّلع غير المباعة.
- المزيد من المنشآت الاقتصادية المجبرة على الإقفال لعدم قدرتها على احتمال انخفاض الأسعار ← ↓ الاستثمار
- انخفاض الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي و تحوّل معدّلات النمو من إيجابية إلى سلبية.
- المنشآت التي تنجو من الإفلاس والإقفال هي مجبرة على تخفيض أعبائها وعلى تحسين إنتاجيتها بشكل جدي.

*تجدر الاشارة الى أنّ آخر كساد اقتصادي في الدّول الصناعية الليبرالية كان عام 1929 على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية. ومنذ ذلك الحين لم تعاني هذه الدول من الكساد بفضل السياسات الاقتصادية التدخلية التي تعتمدها. غير أنّه في العالم الثالث لا تزال العديد من الدّول تعاني من حين لآخر من الكساد بسبب ضعف السياسات الاقتصادية.

3 – مرحلة عودة النمو:

إن الأزمة الاقتصادية، رغم سيئاتها، لا تخلو من بعض الحسنات ذات العلاقة بتنقية الوضع الاقتصادي. نذكر من هذه الحسنات (عوامل عودة النمو):

- ↓ معدّلات الفائدة بسبب انخفاض الطلب على القروض ← ↑ الطلب على القروض ← ↑ الاستثمار من جهة أخرى، ↓ معدلات الفائدة ← ↓ التكاليف ← تعزيز القدرة التنافسية
- انخفاض الأسعار بمبادرة من المنشآت لتصريف مخزونها من السلع غير المباعة ← ↓ التضخم المالي ← ↑ الطلب على الإستهلاك ← ↑ الاستثمار
- تجديد المعدّات والآلات ← ↑ الإنتاجية ← ↑ القدرة التنافسية
- صرف العاملين الأقل مهارة وإنتاجية من الخدمة وتخفيض الأجور ← ↓ التكاليف ← ↑ القدرة التنافسية
- الخروج من السوق للمنشآت الأقل قدرة تنافسية.
- استنفاد المنشآت الاقتصادية لمخزونها من السلع غير المباعة يشكّل حافزًا للمنشآت للاستثمار والإنتاج

إنّ هذه العوامل المنقية للوضع الاقتصادي والتي توفّرها الأزمة الاقتصادية، تشكّل بحدّ ذاتها شروطًا ملائمة لعودة الاستثمار وبالتالي عودة النمو.

*هناك عوامل أخرى لا توفّرها الأزمة الاقتصادية، من شأنها الإسهام في عودة الاستثمار والنّمو.نذكر منها:

- الخروج من الأزمة الاقتصادية للدول المستوردة للسّلع الوطنية.
- السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة من جهة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية، وتخفيف أعباء المنشآت بتخفيض الضرائب أو الاشتراكات في المؤسّسات الضامنة اجتماعيًا(لتعزيز القدرة التنافسية).
- استخدام المنشآت لاختراعات جديدة أو لاكتشافات علمية من أجل إنتاج سلع جديدة.
- تنظيم جديد للعمل داخل المنشآت، ذات فعالية وإنتاجية أكبر.

ثانياً: أشكال الدورات الاقتصادية:

هناك نوعان من الدورات الاقتصادية: الدورات القطاعية أو المختصة، والدورات الشاملة.

أ - الدورات القطاعية أو المختصة: هي تلك التي تعني قطاعًا اقتصاديًا معيّنًا دون سواه، أو إنتاج محدّد دون سواه كالقطن والقهوة ولحم الخنزير...

وبخلاف الدورات الشاملة، تبدأ هذه الدورات بأزمة ثم نمو وتنتهي بعودة أزمة.

1- مرحلة الأزمة: يزداد الطلب على إنتاج معيّن بالنسبة للعرض (طلب اكبر من العرض)←↑الأسعار وتضخّم مالي.

2- مرحلة النمو: ↑ الأسعار ← ↑أرباح المنتجين ← ↑الاستثمار←↑ الانتاج (عرض = طلب) استقرار الأسعار

3- مرحلة عودة الأزمة: المنتجون يتوقّعون المزيد من الأرباح ←↑الاستثمار←↑الانتاج←عرض أكبر من الطلب ←↓الأسعار←↓الاستثمار.

ب -الدورات الشاملة: هي تلك التي تعني الاقتصاد برمّته ولا تقتصر على قطاع أو نوع إنتاج معيّن. وهذه الدورات متعددة بتعدّد الاقتصاديين الذين اكتشفوها وتحمل أسماءهم. سنعالج هنا أهم ثلاث دورات:

1- دورة كوندرتياف: اكتشف هذا الاقتصادي السوفياتي أنّ كل دورة تتزامن مع ثورة تكنولوجية توفّر للدورة مرحلة النمو الاقتصادي، وهي دورات طويلة الأجل (40-60 سنة).

2- دورة جوغلار: دورة ظرفية ومتوسطة الأجل (6-11 سنة).

3- دورة كيتشين: دورة قصيرة الأجل (30-40 شهر) وترتبط بطريقة إدارة المنشآت الاقتصادية لمخزونها.

Be Smart ACADEMY